



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



 @almadinainvest

المرقاب • شارع السور • برج جاسم العصفور
تلفون : + 965 2 2960777

www.almadinainvest.com



صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



صاحب السمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد



صاحب السمو
الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء



المحتويات

أعضاء مجلس الإدارة	08
كلمة رئيس مجلس الإدارة	10-13
تقرير مجلس الإدارة عن أنشطة 2015	14-16
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	17
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	18-19

أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



محمد درويش الشمالي
رئيس مجلس الإدارة



يوسف العبدالرزاق
الرئيس التنفيذي



الشيخ أحمد داود سلمان الصباح
عضو مجلس الإدارة



د. عبد الروؤف توفيق
نائب رئيس مجلس الإدارة



منال بن حيدر
عضو مجلس الإدارة



عماد نعمة
عضو مجلس الإدارة



كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة التسليم.

إخواني وأخواني المساهمين الكرام ،،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي وكافة العاملين بشركة المدينة للتمويل والاستثمار، أرحب بكم وأسعد بأن نستعرض سوياً نظرة عامة على السوق وأداء الشركة خلال العام الماضي المنتهي في 31 ديسمبر 2015.

أشارت التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن متوسط نمو الناتج الإجمالي للاقتصاد العالمي بين عامي 2012 و 2015 قد بلغ 3.3% على أساس سنوي، و من المتوقع أن يسجل نمواً طفيفاً عام 2016. ومن المتوقع أن تبقى الولايات المتحدة المتصدرة لنمو الاقتصادات المتقدمة، فيما يتوقع أن يتراجع نمو الاقتصادات الناشئة مقارنة بأدائها في السنوات السابقة، حيث بلغ متوسط النمو في تلك الأسواق بين عامي 2010 و 2015 ما يقارب 5.4% و من المتوقع أن ينخفض إلى 4.3% عام 2016، وقد تتأثر الأسواق الناشئة بشكل أكبر استناداً لتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني.

هذا وقد استمر هبوط أسعار النفط منذ النصف الثاني من 2014 وسجلت تراجعاً ملحوظاً منذ سبتمبر 2015، انعكاساً للتوقعات باستمرار أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في زيادة الإنتاج، وسط استمرار إنتاج النفط العالمي على نحو يفوق معدلات استهلاكه، وكذلك هبطت أسعار السلع الأولية الأخرى، وخاصة المعادن.

ويفرض انخفاض أسعار النفط ضغطاً على مراكز المالية العامة في البلدان المصدرة للوقود و يلقي بأعبائه على آفاق النمو فيها. وسجلت ميزانية الكويت للعام المالي 2015/2016 عجزاً للمرة الأولى منذ 16 عاماً بسبب انخفاض أسعار النفط بلغ العجز حوالي 7 مليارات دينار كويتي أي ما يعادل 23.2 مليار دولار.

و شهد السوق العقاري في الكويت هدوءاً نسبياً في عام 2015 بعد أن سجل مستويات قياسية في عام 2014، حيث أنهت المبيعات العقارية عام 2015 بتراجع بنسبة 29% مقارنة بعام 2014، وعلى الرغم من تباطؤ نشاط العقار خلال العام، حافظت الأسعار على قوتها نسبياً خلال النصف الأول من العام 2015 لتبدأ بالتباطؤ خلال الربع الأخير من العام، وواجهت مؤشرات الأسعار ضغطاً خلال شهر ديسمبر و صعوبة في الحفاظ على نموها السنوي، إذ استمر مؤشر المنازل السكنية و مؤشر المباني الاستثمارية في التراجع خلال ديسمبر بينما حافظ مؤشر الأراضي السكنية على ثباته.

تراجع مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية خلال الشهر الأخير من عام 2015 تماشياً مع الاتجاه السائد في بقية أسواق الأسهم الخليجية بسبب انخفاض معنويات المستثمرين إضافة إلى التراجع الحاد الذي سجله نشاط التداول، حيث انخفض المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 13% مسجلاً تراجعاً أقل بدرجة طفيفة من معظم مؤشرات الأسواق الأخرى في المنطقة، وفي نفس الوقت انخفض المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية بمعدل أكثر حدة بلغ نسبة 14.1%، في حين انخفض مؤشر "كويت 15" للأسهم ذات الرسملة الكبيرة بنسبة أعلى بلغت 15%.

وفيما يتعلق بأداء قطاعات السوق تراجعت جميع المؤشرات باستثناء مؤشر قطاع التأمين، حيث سجل قطاع النفط والغاز أكبر نسبة تراجع

سنوي له بانخفاضه بنسبة 32.7% بسبب تراجع العوامل الأساسية المحيطة بسوق النفط والغاز والشركات ذات الصلة، في حين سجل مؤشر قطاع الخدمات المالية ثاني أعلى نسبة تراجع بلغت 24.6% تلاه مؤشري قطاع الاتصالات وقطاع السلع الاستهلاكية اللذان تراجعا بنسبة 22.7 و 18.2% على التوالي.

وتراجع نشاط التداول في سوق الكويت خلال عام 2015 بالغاً مستويات تاريخية من الانخفاض، حيث انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة في السوق بنسبة 22% ليصل إلى 41.5 مليار سهم في حين انخفضت القيمة المتداولة بنسبة 35.2% لتصل إلى 3.96 مليار دينار كويتي فيما يعد أدنى مستوى لها منذ بدء الأزمة المالية. كما تراجع إجمالي صفقات السوق بنسبة 19.7% ليصل إلى 961.6 ألف صفقة خلال عام 2015.

وعند الحديث عن شركة المدينة فإن إدارة الشركة منذ تأسيسها سعت إلى تعظيم حقوق مساهميها و النهوض بالشركة لتصل إلى مصاف شركات الاستثمارية العالمية، فعملت على توزيع محفظة استثماراتها جغرافياً وعلى مختلف القطاعات، وعلى اقتناص الفرص الاستثمارية الجيدة والتوسع في أنشطتها ويظهر ذلك جلياً قبل الأزمة المالية العالمية خلال الأعوام 2005 - 2008.

وخلال العام 2008 بدأت الأزمة المالية العالمية تضرب بالمؤسسات المالية والشركات، مخلفة آثار مدمرة على الاقتصاد العالمي، ونالت شركة المدينة نصيب من هذه الأزمة وتبعاتها ما أوقف استراتيجيتها التوسعية. وكان لا بد لإدارة الشركة من إعادة النظر في استراتيجيتها في محاولة انقاذ الشركة من تبعات الأزمة، و المحافظة على أصولها، والالتزام مع دائتيها في سداد أموالهم، والحفاظ على حقوق مساهميها في ضوء شح السيولة.

وتمكنت الشركة من إعادة هيكلة كثير من أصولها و استبدالها بأصول خالية من أي التزامات للحفاظ على حقوق مساهميها وتحسين محفظة أصولها. وبدأت في مفاوضة الدائنين والبنوك لتسوية مديونياتهم مقابل أصول عينية في مراحل سابقة لغاية عام 2012 وتمكنت كذلك و بنجاح من تقليص إجمالي التزامات الشركة من 150 مليون د.ك. كما في 2007 لتبلغ 69 مليون د.ك. بنهاية عام 2012.

ويمكننا تأكيد نجاح إدارة الشركة في تطبيق استراتيجيتها الجديدة حيث حافظت نسب التغير في أصول الشركة والتزاماتها على نفس المستويات، وعند مقارنة نسبة التغير في حقوق المساهمين بين الأعوام 2007 و 2012 نجدتها ارتفعت بنسبة 33%.

وقامت الشركة بعملية إعادة هيكلة غالبية إداراتها بما يتفق مع الأوضاع، كما قامت الشركة بتفعيل دور اللجان الاستشارية التي ساهمت بشكل كبير في إنهاء العديد من التسويات التي تمت خلال المرحلة الماضية ولا تزال تعمل على إتمام ما تبقى من تسويات دائنة أو مدينة نتوقع أن تنتهي منها قريباً.

وأبرزت التسويات مع الدائنين كفاءة الشركة في عدة نقاط أهمها: قوة الشركة وجودة أصولها التي أهلتها للدخول في المفاوضات، وتوجه الإدارة إلى حل الملفات العالقة، عدم هرولة الشركة لتوقيع تسويات تكون غير منصفة للمساهمين.

وفي ضوء تعنت بعض الدائنين في تسوية مديونياتهم مع الشركة تقدمت الشركة بطلب للدخول تحت ما يعرف بقانون الاستقرار المالي في نوفمبر 2013، وتم نيل موافقة مساهمي الشركة على ذلك بالرغم من ملاءة الشركة وقدرتها على سداد الدائنين بالكامل وهذا ما أكدته كافة التقارير الصادرة من مكتب المستشار العالمي و الذي عينه البنك المركزي.

الذين وثقوا بالشركة ولجميع العاملين بالشركة على ما بذلوه من جهد وعمل دؤوب كان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في تحقيق الإنجازات المذكورة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،



محمد درويش الشمالي

رئيس مجلس الإدارة

وبالحديث عن بيان الدخل للعام 2015، فقد سجلت الشركة أرباح تسوية وكالات وأرصدة دائنة قدرها 8 مليون دينار كويتي، إلى جانب أرباح استثمارات قدرها 2.9 مليون دينار كويتي معوضة كامل خسائر استثمارات السنة السابقة والبالغة 2.2 مليون دينار كويتي. وبذلك سجلت الشركة إجمالي إيرادات قدره 10.6 مليون دينار كويتي في العام 2015 مقابل خسائر بنحو نصف مليون دينار كويتي في العام 2014.

وعلى جانب المصاريف والأعباء الأخرى فقد ارتفعت بنحو 18% ليلغ إجماليها 15.4 مليون دينار كويتي، منها 63% مخصصات وخسائر انخفاض و 23.5% خسائر استثمارات في شركات زميلة متأثر بالأسواق المالية والقطاعات المتراجعة، سجلت الشركة على إثرها صافي خسارة للشركة الأم عن الفترة قدرها 4.8 مليون دينار منخفضة بنسبة 65% عن خسارة العام الماضي البالغة 13.9 مليون د.ك. وهكذا يترجم نجاح الشركة ماليا بتراجع صافي الخسائر إلى جانب التسويات التي ذكرناها عند الحديث عن المركز المالي.

ونشير إلى أن الشركة لن تقوم بتوزيع أرباح نقدية أو إصدار أسهم منحة عن عام 2015. بالإضافة إلى أنه لا توجد أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وبلغت مزاي الإدارة التنفيذية والإدارة العليا 46,446 د.ك.

وفي ختام هذه الكلمة لا يسعني إلا أن أبدي جزيل الشكر وثائتي العميق لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الهيئة الشرعية والإدارة التنفيذية على دعمهم وجهودهم، كما وأتقدم أيضا بجزيل الشكر لجميع المستثمرين

لتعظيم منفعتها الاقتصادية وتحقيق قيمة مضافة.

وبالحديث عن المركز المالي للعام 2015، فقد شكلت الاستثمارات في الشركات الزميلة أغلبية أصول الشركة، وحلت بعدها الاستثمارات العقارية بنسبة 14%، ثم تلاها بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى والذي يشكل مدينو بيع العقارات بقيمة 3.2 مليون د.ك. أغلبه. وبلغ إجمالي الموجودات نحو 40 مليون د.ك.

وانخفضت الوكالات الدائنة بنسبة 93% من 34 مليون دينار كويتي إلى 2.5 مليون دينار كويتي في مقابل انخفاض الأصول بنسبة 49% فقط من 78.8 مليون دينار كويتي إلى 39.9 مليون دينار كويتي، وهذا يؤكد حرص الشركة على حفظ حقوق المساهمين حيث أن تراجع الأصول مقابل التسويات لا يزيد عن نصف معدل تراجع الوكالات الدائنة. وهكذا بلغت المطلوبات 9.7 مليون د.ك. في نهاية العام 2015 منخفضة عن 41.7 مليون د.ك. في العام 2014.

وبالرغم من أثر أخذ 9.7 مليون دينار كمخصصات في بيان الدخل والتي أثرت في تراجع حقوق الملكية، بقي تراجع حقوق الملكية في معدل أدنى بكثير من معدل تراجع إجمالي المطلوبات حيث تراجع بنسبة 77% في مقابل تراجع حقوق الملكية بنحو 19% فقط وبلغت 30.2 مليون دينار كويتي بنهاية العام 2015. وشكلت المخصصات وخسائر الانخفاض التي تم أخذها لظروف تراجع الأسواق وتعادل نحو 9.7 مليون دينار كويتي أغلبية الخسائر التي أثرت في انخفاض حقوق الملكية.

ومنذ عام 2013 وصدر كافة التقارير بملاءة شركة المدينة، بدأت الأطراف الدائنة بالموافقة على تسوية مديونياتها مع شركة المدينة وتم تسوية ما قيمته 60 مليون د.ك. من المديونيات المستحقة على شركة المدينة.

والجدير بالذكر أن الانخفاض في قيمة أصول الشركة لم يكن بالكامل نتيجة التسويات العينية، بل كان جزءا منه نتيجة انخفاض قيم الأصول المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وأسواق المال الأخرى ونتيجة أخذ مخصصات وأثر ذلك على تكبد شركة المدينة بعض الخسائر التي أدت إلى انخفاض حقوق الملكية.

ويؤكد انخفاض التزامات الشركة خلال الفترة السابقة بضعف قيمة الانخفاض في قيمة حقوق المساهمين على حرص إدارة الشركة في الحفاظ على حقوق مساهميها. ومن خلال التسويات تمكنت الشركة من فك الحجوزات على الضمانات المقدمة للبنوك والمؤسسات المالية، لتعود لنا حرية التصرف في بعض الأصول بعد أكثر من 7 أعوام.

ويطلق هذا العنان لشركة المدينة لإعادة ممارسة نشاطاتها بتركيز على تطوير أنشطتها والتوسع من جديد. ولذا تعكف إدارة شركة المدينة في المرحلة الحالية على دراسة الفرص السوقية الجديدة بما يحقق منفعة المساهمين ويعظم ربحيتهم، وتعد لتفعيل استراتيجية جديدة تهدف إلى التوسع والاستحواذ على شركات تشغيلية ذات أصول جيدة. كما تهدف إلى تقديم العون لأذرع الشركة العقارية بهدف تطوير العقارات المملوكة

الخسارة

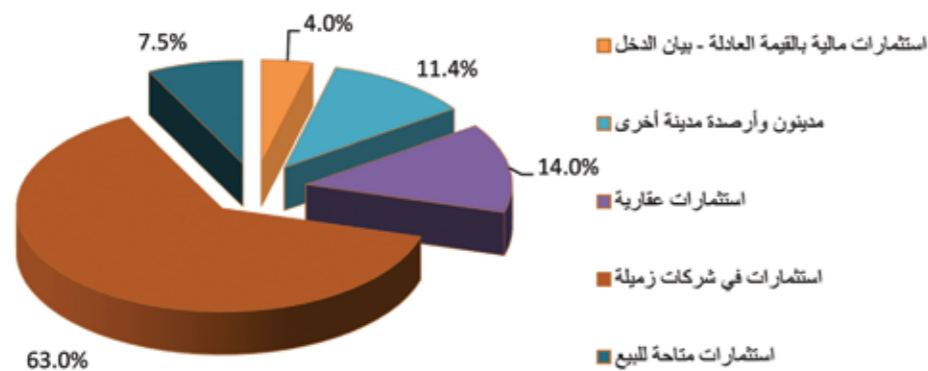
ساهم تدعيم المخصصات وخسائر الانخفاض بنحو 9.7 مليون د.ك مع مختلف النتائج السابقة في تسجيل الشركة لصافي خسارة لمساهمي الشركة قدرها 4.8 مليون د.ك منخفضة بنسبة 65% عن خسارة العام الماضي البالغة 13.9 مليون د.ك. بالرغم من تحقيق الشركة إجمالي إيرادات قدرها 11.24 مليون د.ك.

الموجودات

وبالحديث عن المركز المالي للعام 2015، فقد شكلت الاستثمارات في الشركات الزميلة أغلبية أصول الشركة، وحلت بعدها الاستثمارات العقارية بنسبة 14%، ثم تلاها بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى والذي يشكل مدينو بيع العقارات بقيمة 3.2 مليون د.ك أغلبه. وبلغ إجمالي الموجودات نحو 40 مليون د.ك.

وقد جاء توزيع الموجودات للعام 2015 على النحو الآتي:

توزيع أهم الموجودات 2015

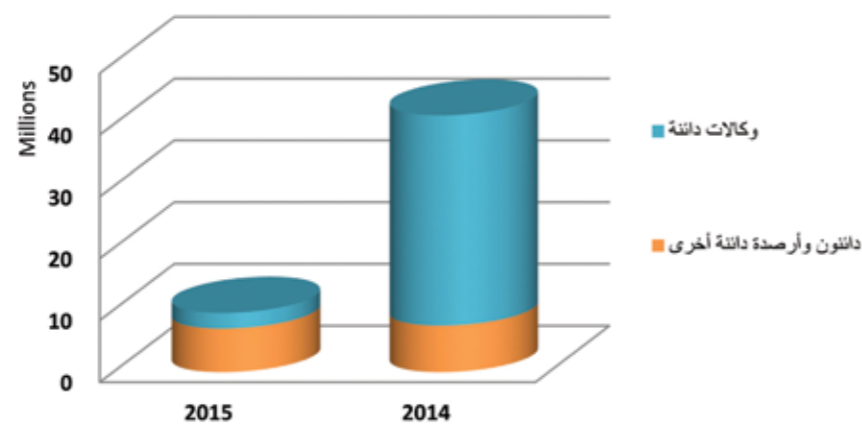


المطلوبات

وفي جانب مطلوبات الشركة، وانخفضت الوكالات الدائنة بنسبة 93% من 34 مليون دينار كويتي إلى 2.5 مليون دينار كويتي في مقابل انخفاض الأصول بنسبة 49% فقط من 78.8 مليون دينار كويتي إلى 39.9 مليون دينار كويتي، وهذا يؤكد حرص الشركة على حفظ حقوق المساهمين حيث أن تراجع الأصول مقابل التسويات لا يزيد عن نصف معدل تراجع الوكالات الدائنة. وهكذا بلغت المطلوبات 9.7 مليون د.ك في نهاية العام 2015 منخفضة عن 41.7 مليون د.ك في العام 2014.

ويلى بيان يقارن حجم الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى والوكالات الدائنة بالمقارنة بين العامين 2014 - 2015

أهم المطلوبات 2014-2015



تقرير الإدارة حول أنشطة شركة المدينة للتمويل والاستثمار

إن التحليل التالي هو تحليل للمركز المالي كما في تاريخ 2015/12/31، و لأداء الشركة خلال السنة المالية 2015 ويستند التحليل في مضمونه على البيانات المالية المدققة لنفس السنة المالية.

الإيرادات

وبالحديث عن بيان الدخل للعام 2015، فقد سجلت الشركة أرباح تسوية وكالات وأرصدة دائنة قدرها 8 مليون دينار كويتي، إلى جانب أرباح استثماراتها قدرها 2.9 مليون دينار كويتي معوضة كامل خسائر استثماراتها السابقة والبالغة 2.2 مليون دينار كويتي. وبذلك سجلت الشركة إجمالي إيرادات قدره 10.6 مليون دينار كويتي في العام 2015 مقابل خسائر بنحو نصف مليون دينار كويتي في العام 2014.

ويوضح الرسم التالي تفصيلاً لأهم إيرادات الشركة بالمقارنة مع العام الماضي:

أهم الإيرادات 2014-2015

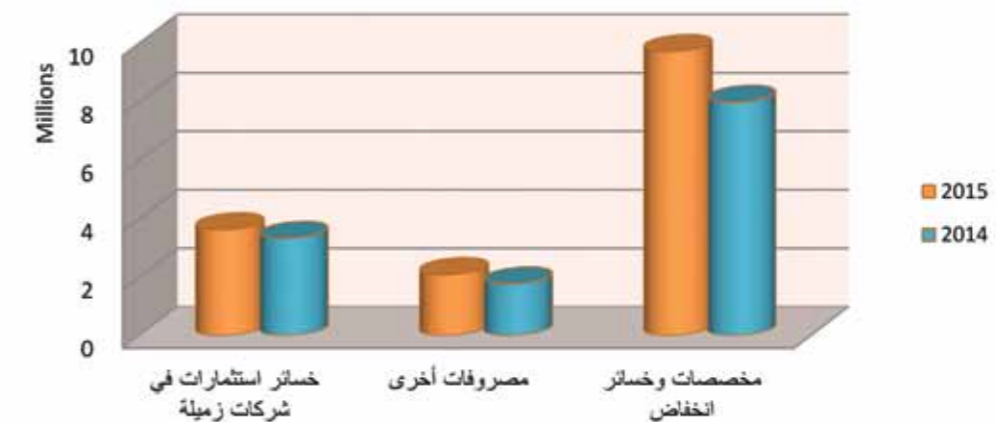


المصاريف

ارتفعت المصاريف والأعباء الأخرى بنحو 18% ليبلغ إجماليها 15.4 مليون دينار كويتي، منها 63% مخصصات وخسائر انخفاض و23.5% خسائر استثماراتها في شركات زميلة متأثر بالأسواق المالية والقطاعات المتراجعة.

وفيما يلي جدول مقارنة يوضح إجمالي المصاريف للعامين 2014 - 2015:

المصروفات والأعباء الأخرى 2014-2015





تقرير هيئة الرقابة الشرعية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

إلى السادة / المساهمين المحترمين
شركة المدينة للتمويل والاستثمار
شركة مساهمة كويتية (عامّة)
الكويت - دولة الكويت

تقرير حول الالتزام الشرعي

قمنا بتدقيق العقود والمعاملات التي نفذتها شركة المدينة للتمويل والاستثمار (الشركة) وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بالمجموعة) خلال السنة المنتهية في 2015/12/31 لإبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية مع مراعاة المعايير الشرعية الصادرة عن المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات المجامع الفقهية المعتمدة من قبلنا.

مسؤولية الإدارة عن الالتزام الشرعي

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا على إدارة الشركة، كما أن الإدارة مسؤولة عن الرقابة الشرعية الداخلية التي تراها ضرورية لضمان تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا.

مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا بناءً على تدقيقنا لها. وقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الضوابط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً للمعايير الدولية لعمليات التأكيد والصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي، وتتطلب هذه المعايير أن نمتثل لمتطلبات السلوك الأخلاقي للمهنة وأن نقوم بتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا.

وتتضمن أعمال التدقيق أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا، ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأي التدقيق الخاص بنا.

الرأي

قامت الشركة (بصفتها مدير محافظ العملاء) بالدخول في أسهم غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مخالفة بذلك شروط الوكالة. بلغت إيرادات الفوائد التي تم تجنيبها في حساب التطهير مبلغ /2 480/ دينار كويتي.

قامت المجموعة بالدخول في عقود شراء أسهم بالهامش، وبلغت الفوائد المدفوعة على تلك العقود خلال السنة المنتهية في 2015/12/31 مبلغ /93/ دينار كويتي. برأينا إنه باستثناء آثار ما ورد في الفقرة (1) و (2) أعلاه، إن العقود والمعاملات التي أبرمتها شركة المدينة للتمويل والاستثمار وشركاتها التابعة (المجموعة) خلال السنة المنتهية في 2015/12/31 تم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا.

الزكاة

تم حساب زكاة الشركة وفقاً للأسس المعتمدة من قبلنا وبإشرافنا، ولا يوجد زكاة مستحقة على المساهمين (المستثمرين) عن السنة المنتهية في 2015/12/31. علماً بأن مسؤولية إخراج الزكاة الخاصة بالمساهمين تقع عليهم.

أما المتاجر فمعادلة حساب الزكاة الخاصة به:

[عدد الأسهم المملوكة × سعر السوق للسهم في تاريخ الزكاة × (2,5% / لسنة الهجرية / 2,577% لسنة الميلادية)].

الإيرادات المجنبة

بلغت إيرادات الفوائد التي تم تجنيبها في حساب التطهير مبلغ / 2 991 / دينار كويتي، وهي ناتجة عن قيام الشركة بالاستثمار في أسهم شركة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويمثل المبلغ المذكور مبلغ التطهير الواجب عن السنة المنتهية في 2015/12/31.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. عبد الباري مشعل
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

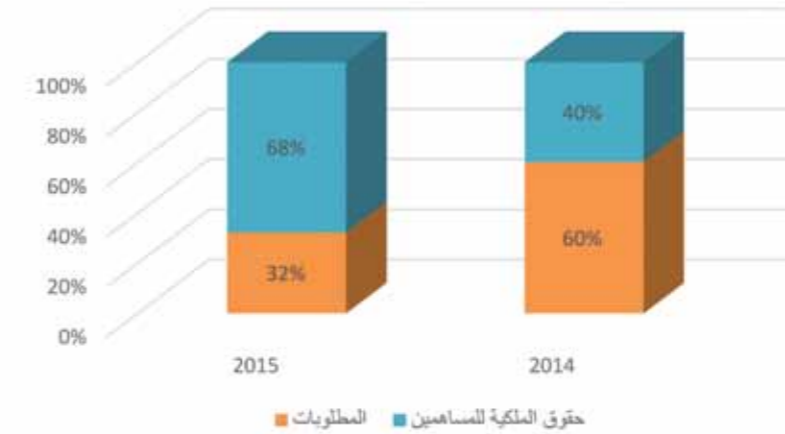
الشيخ محمد فؤاد البدر
عضو هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ وقيان عثمان الوقيان
عضو هيئة الرقابة الشرعية

هيكل التمويل وحقوق المساهمين

شكلت حقوق المساهمين 68% من إجمالي مصادر الأموال في الشركة في نهاية العام 2015 مرتفعة من نحو 40% في العام 2014. وشكلت إجمالي الالتزامات ما نسبته 32% من إجمالي مصادر الأموال منخفضة من نحو 60% في نهاية العام 2014. وتأتي هيكله حقوق المساهمين المتاحة لمساهمي الشركة الأم للعامين 2014 - 2015 على النحو الآتي:

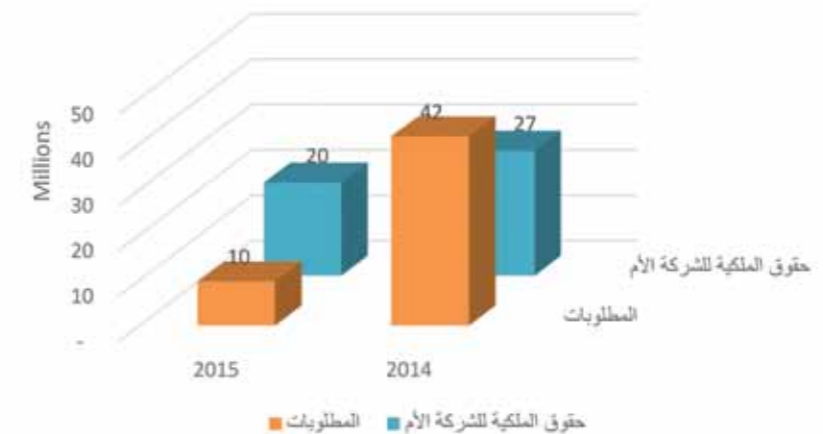
هيكل التمويل



وبالرغم من أثر أخذ 9.7 مليون دينار كمخصصات في بيان الدخل والتي أثرت في تراجع حقوق الملكية، بقي تراجع حقوق الملكية في معدل أدنى بكثير من معدل تراجع إجمالي المطلوبات حيث تراجعت بنسبة 77% في مقابل تراجع حقوق الملكية بنحو 19% فقط وبلغت 30.2 مليون دينار كويتي بنهاية العام 2015. وشكلت المخصصات وخسائر الانخفاض التي تم أخذها لظروف تراجع الأسواق وتعادل نحو 9.7 مليون دينار كويتي أغلبية الخسائر التي أثرت في انخفاض حقوق الملكية.

ويوضح الشكل التالي نجاح الشركة في تخفيض معظم مطلوباتها مع الحفاظ على حقوق المساهمين:

حقوق الملكية للشركة الأم والمطلوبات



Deloitte

ديلويت وتوش
الجوزان وشركاهشارع لسد الجادر، الشرق
مجمع دار العريش - قطر الصنع والفتح
ص.ب. 13002، ص.ب. 13002
ص.ب. 23049، ص.ب. 13091
الكويتهاتف: + 2240965 8844 - 2243 8060
فاكس: + 2240965 8855 - 2245 2080

www.deloitte.com

العتيقي
محاسبون قانونيون
ص.ب. 336، الصفاة - 13007، الكويت
تلفون: + 965 - 2241988 / 2241088
فاكس: + 965 - 2241928
شارع علي الصالح - عمارة الكويش - الدور الثالث
بريد الكتروني: alateeqi@ateeqipas.com
www.ateeqipas.com

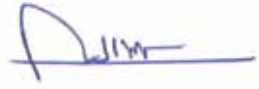
الرأي

برأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية - عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت.

تقرير عن الأمور القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بتلك البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما ورد في دفاتر الشركة الأم، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته اللاحقة في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات ذات العلاقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع فيما عدا ما ورد بإيضاح رقم (12) من هذه البيانات المالية المجمعة فيما يتعلق بالحصول على وكالات دائنة من صناديق استثمارية.



براك عبدالمحسن العتيقي

سجل مراقبي الحسابات رقم 69 فئة (أ)
عضو في بي كي آر انترناشيونال



طلال يوسف المريني

سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة (أ)
ديلويت وتوش - الجوزان وشركاه

3 أبريل 2016

دولة الكويت

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة/المساهمين المحترمين
شركة المدينة للتمويل والاستثمار
شركة مساهمة كويتية (عامّة)
وشركاتها التابعة
الكويت

تقرير عن البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة المدينة للتمويل والاستثمار (شركة مساهمة كويتية عامّة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "يشار إليهم مجتمعين بالمجموعة" والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2015 وكذلك بيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وكذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفصيلية الأخرى.

مسئولية إدارة الشركة الأم عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة الشركة الأم هي المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت وهي أيضاً المسؤولة عن وضع نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي على تلك البيانات المالية المجمعة اعتماداً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقب الحسابات بما في ذلك تقييم خطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك الأخطار فإن مراقب الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي على فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة الأم. إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتمادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا.